تحقيق كتاب ابن كمال باشا الوزير(ت٩٤٠هـ) (رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية)

دراسة نقدية

أ.د. مناف مهدي محمد الموسوي

كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

"A letter in verifying foreign words, Ibn Kamal Basha" - A critical appraisal

Prof.Dr. Manaf Mahdi Mohammed Al Mousawi

College of Education for Girls / University of Kufa

Abstract

Arab and Islamic scientist has had a significant contribution in discovery and development of variety of scientific fields. This contribution was saved in the form of sketches written in Arabic language by those scientist whom were of different origins, Arabic, Persian or Turkish. One of those scientist is Ibn Kamal Basha, Turkish in origin who died in 940 (Hijriat). He published his book about verifying the foreign (non Arabic, Aajami) words to explore its use in Arabic language and to finds its root. He named his book "A letter in verifying foreign words". In excess of 50 sketch copies were found, most of which are in Istanbul's libraries and some others in Damascus in Aldhahiriah book store and few in the library of Om AlkuraUnivresity inMeccah.

This book was published with different verifying editors, in this research I critically appraised those publications in order to ensure scientific approach in the process of verification. Also to find out to what extent the editors were careful to ensure preserving the original text without adding or dropping off some words or sentences. The editors appraised books were:

1- Dr. Sulaiman Ibrahim Al-aed. 2- Dr. HamedSadiqQunaibi. 3- Dr. Mohammed Sawaey.

This research focused on finding errors made like miswording, inappropriate wording use from those copies used which came in different texts. In a nutshell this research aimed to make the reader aware of those mistakes and errors with supportive evidence of such errors.

الملخص

كان لعلماء الفكر العربي الإسلامي عطاء غني بمختلف صنوف المعرفة حُفظ في أسفار ضمّتها مخطوطات التراث العربي لعلماء العربية بمختلف أصولهم (العربية والفارسية والتركية) ومن هؤلاء ابن كمال باشا الوزير التركي الأصل المتوفى سنة ٩٤٠ هـ الذي ألّف كتابه حول تحقيق الكلمة المعربة لبيان استعمالها في اللغة العربية وبيان تأصيلها اللغوي، ووسمه بـ(رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) وقد كثرت نسخ مخطوطاته بأكثر من خمسين نسخة، استقرّ كثير منها في مكتبات استنبول، وبعضها في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وأخرى في مكتبة جامعة أم القرى بمكة. وقد نُشر في طبعات محقَّقة، عني هذا البحث بدراستها دراسة نقدية تبين مدى تطبيق المنهج العلمي في تحقيق الكتاب، ومقدار الاعتناء بنصّ المؤلف، وذلك برفض أي تغيير بمتن الكتاب أو إقحام لفظة ما أو عبارة لم ترد في مخطوطاته. والطبعات التي شملتها الدراسة باعتناء كلّ من:

١- د. سليمان إبراهيم العايد ٢- د. حامد صادق قنيبي ٣- د. محمد سواعي

وشخّص هذا البحث ما في هذه التحقيقات من خلل كتصحيف أو تحريف أو مجانبة الصواب في اختيار النصّ المناسب من النسخ التي وردت فيها روايات مختلفة. فكان الهدف من هذا البحث هو التنبيه على ما وقع في تلك الطبعات من خلل في إثبات ما ورد في نصّ المؤلف، وقد رصد نماذج منها.

المقدمة

كان لعلماء الفكر العربي والإسلامي عطاء غني بمختلف صنوف المعرفة، وقد حفظ ذلك التراث في مخطوطات ضمّتها أسفار في علوم مختلفة وتناقلتها الأجيال وتنبّه الغرب على قيمتها العلمية بعد نهضته، وعرف أهميتها وما فيها من كنوز المعرفة، فتوجّه

المستشرقون إلى جمع مخطوطاته عن طريق الشراء أو الإهداء أو السرقة، وعمل كبارهم على تحقيق بعض المخطوطات المهمة، فحرصوا على العناية بها وإخراجها للنور ونشرها لمصالح مختلفة[١].

وتنبّه الباحثون المشارقة على أهمية تلك المخطوطات بعد ما استقر كثير من نفائسها في المكتبات العالمية، في مكتبات الدول الإسلامية المختلفة ، في الشرق والغرب كلندن وباريس وليدن وليبزك وبرلين ولنغراد وواشنطن واسكوريال وفينا واسطنبول وطهران وبغداد والنجف الأشرف والقاهرة ودمشق، وحتى في الفاتيكان.

وتأثر بنهج المستشرقين كبار المحققين العرب المحدثين من أمثال العلامة أحمد زكي باشا، الذي حقق كتابي: (أنساب الخيل) و(الأصنام) لابن الكلبي وطبعهما بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٤م وكانا من أوائل الكتب التي كُتب عليها كلمة (تحقيق) لأول مرة، كما ذكر ذلك الدكتور رمضان عبد التواب[٢].

وفي بداية القرن العشرين تحفزّ كثير من الباحثين العرب أو من تعلم العربية من غير العرب، للاعتناء بالمخطوطات العربية وتحقيقها تحقيقاً علميّاً، وقام آخرون بالتعقيب عليها بملاحظات محدودة، وبعضهم أخرج المخطوط من دون أن يعتني بالنصّ، واعتمد آخرون على نسخة مخطوطة واحدة، ولم يكلف نفسه عناء البحث عن نسخ أخرى لإجراء المقابلة فيما بين النسخ، للتثبت والتحقق من نصّ المؤلف، وإكمال ما سقط منها، كما يكتفي بعضهم بنشر المخطوطة من دون ذكر أيّ ملحوظات عليها باستثناء تغيير حروف المخطوط من القلم إلى نسخة مطبوعة بحروف طباعية، وذلك ما قامت بنشره بعض المؤسسات التجارية، فشاع نشر المخطوطات في صور مختلفة مرة بتحقيق متقن، وأخرى بتحقيق غير متقن، ينقصه العناية بالنصّ أو يعتمد على نسخة واحدة أو يعتمد على عدّة نسخ، ولكنَّه لا يقابل بينها مقابلة تفصيلية كما سيتضح عند نقد من حقق هذا الكتاب في النسخ المطبوعة، وقبل أن نفصل ذلك لا بد من ذكر الهدف الذي يجب أن يسعى المحقق لتحقيقه، بحسب ما سار عليه كبار محققي التراث.

الهدف من تحقيق نصوص التراث:

إن من أهم أهداف المحقق الجاد هو إخراج الكتاب الذي يرغب بتحقيقه بأفضل صورة محتملة لما كتبه المؤلف، ويجب الابتعاد عن التصرف بأيّ شكل من الأشكال بنصّ ما كتبه المؤلف، بعدم إقحام أيّ لفظة أو عبارة في المتن، ولا حذفها، كما سنرى في ما ورد في النسخ المطبوعة التي سنبيّن ما فيها من خطل أو خلل جانب المحقق فيها أصول تحقيق التراث، أو عدم قدرته على إثبات نصَّ المؤلف كما جاء في نسخ مخطوطاته، أي عدم الالتزام بما تقتضيه الأمانة العلمية في تحديد نصّ المؤلف من دون إضافة أو تحسين أو تصحيح، وذلك يتحقق عند مقابلة النسخ على النسخة التي اختيرت أصلاً لهذا التحقيق، وهذا هو الهدف الذي يسعى المحقق للوصول إلى تحقيقه كما في المنهج العلمي الصحيح في أصول تحقيق التراث، والذي أكّده رواد التحقيق في العصر الحديث، إذ ذهبوا إلى أنّه "ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حقّ المؤلف الذي له وحده حقّ التبديل والتغيير".[٣]

لذلك حذّروا من الجرأة في التصرف بنصّ المؤلّف فنبّه المرحوم عبد السلام هارون على ذلك فقال "وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممّن هو موسوم بالاشفاق والحذر".

وأكد أيضاً على ضرورة أن يتحلى المحقق بالأمانة والصبر فقال: "إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين: الأمانة والصبر"[٤].

الطبعات المحققة لكتاب ابن كمال باشا:

كَثُرَت نسخ مخطوطات هذا الكتاب، إذ زادت على خمسين مخطوطة معظمها في مكتبات تركيا، ودمشق، ومكة المكرمة، وأماكن أخرى. وهذه الكثرة في نسخ مخطوطات الكتاب زادت على المحقق صعوبة اختيار النصّ المناسب المطابق لما وضعه المؤلّف عند اختلاف روايات النسخ، وأدّى ذلك إلى زيادة مسؤولية المحقق اتجاه عمله في التحقيق.

هذا ما لاحظته عند مراجعتي لما حُقق في ثلاث طبعات للكتاب، وهي على النحو الآتي:

أولاً: تحقيق د. سليمان إبراهيم العايد: نشر جامعة أم القرى ضمن كتاب (رسالتان لابن كمال والمنشي) . مكة المكرمة سنة ١٩٨٧م. والرسالة الأولى لابن كمال باشا بعنوان " رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية "

ثانياً: تحقيق د. حامد صادق قنيبي: نشر مجلة اللسان العربي، الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب في الرباط . العدد ٣٠ لسنة ١٩٨٨م، ضمن بحث دراسات في تأصيل المعربات والمصطلح من خلال دراسة:) تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية لابن كمال باشا المتوفى ٩٤٠هـ)

ثالثا: تحقيق محمد سواعي: نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق . الطبعة الأولى سنة ١٩٩١م دمشق. وعنوانه (رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية)

نقد الطبعات المحققة:

بعد ما اطلعت على هذه الطبعات المحققة الثلاث لكتاب ابن كمال باشا الوزير المتوفى سنة ٩٤٠ هـ والذي وسم بـ (رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) وجدت أنّ المحقّقين قد ابتعدوا في مواضع منها عن أصول التحقيق العلمي، فيما يخص نصّ المؤلف، فكتبت بعض الملحوظات النقدية حول ذلك العمل لكلّ طبعة محققة لهذا الكتاب، وعلى النحو الآتي:

أولاً: تحقيق د. سليمان ابراهيم العايد: لم يذكر محقق هذه الطبعة منهجه في العمل، ولم يبين كيفيّة اختياره النصّ المناسب من النسخ المخطوطة عند اختلاف النسخ، كما لم يحدد نسخة يعدها (الأم) التي يمكن أن يقابل النسخ عليها، لإبراز نقاط الاختلاف فيما بينها، وتحديد النسخة التي خالفت نصّ المتن، فضلاً عن عدم وضعه رمز معين لكلّ نسخة، ولم يصف جميع النسخ التي ذكرها، بل اكتفى بوصف بعض النسخ على الرغم من أنّه كتب عنواناً بخط غامق قال فيه: "**وصف النسخ:** لرسالة ابن كمال باشا هذه نسخ كثيرة. اطلعت على النسخ الآتية: ١. نسخة بخط فارسي، أوراقها ثمان، وأسطرها واحد وعشرون سطراً، في مركز البحث العلمي من جامعة أم القرى برقم ٢٢٣ مصورة عن مكتبة جامعة إستنبول برقم ١٤٩٦..."[٥] وهكذا وصف نسخة أخرى، وبعد ذلك أردف بسبع نسخ لم يصفها بل اكتفى بذكر مكان وجودها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ورقمها في مجاميع، ثمّ عاد فوصف نسختين وختم بذكر الجزء الذي نشره د. رشيد عبد الرحمن العبيدي (وهو أقلّ من ربع الكتاب) في مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الصادرة عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . العدد الأول عام ١٣٩٨ هـ. ولم يبين معنى اطلاعه على النسخ ومقدار إفادته من كل نسخة).

ممّا سبق يظهر أنّ مثل هذا العمل لا يمكن أن نطلق عليه تحقيقاً، حتى لو كتب في عنوان الكتاب (تقديم وتحقيق) لأنّ ناشره لم يتبع في هذه الطبعة القواعد المعروفة في تحقيق نصوص التراث، فابتعد عن المنهج العلمي للتحقيق، وقد حدده العلماء هدف التحقيق بأنّه " للتثبت من صحة نصّ مخطوطة ما هي معارضة المخطوطة المراد التحقق من صحتها بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة " وذكروا أن هذه الطريقة العلمية السليمة بان "تباشيرها عند مستهل الحضارة الإسلامية عندما بدأ عصر الترجمة"[٦] ولكن غاب عن محقق هذه الطبعة أو ناشرها مثل هذا المنهج العلمي الصحيح، المنهج الذي حدده علماء المسلمين منذ القرن الأول الهجري، إذ بينوا "أنّ المشتغلين بالعلوم الدينية الاسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطاً جوهرياً، وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي نفسه"[٧]، ويمكن أن نفهم قصور المحقق من تعليقه على النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق، إذ قال "اطلعت على النسخ الآتية..."[٨] ولم يقل:قابلت هذه النسخة على نسخ أخرى واكتفى بذكر وجود رواية أخرى للفظة أو العبارة، ولم يحدد النسخ التي وردت فيها تلك الرواية المختلة، بل ذكر في الهوامش العبارات الآتية: "في بعض النسخ"[٩] أو "في أكثر النسخ"[١٠] أو "ما أثبته عن بعض النسخ"[١١] أو "في بعض الأصول"[١٢]، وكل هذه العبارات عامة لا تحدد النسخة التي وردت فيها تلك العبارة.

كما أنه أقحم تفسيراً لبعض الألفاظ في المتن لم تذكره أيّ نسخة من النسخ المخطوطة التي اعتمدها، ومثال ذلك ماورد في لفظة (نَوَنْد) أضاف المحقق في المتن عبارة: " / بمعنى سريع الحركة / " هكذا وضعه بين خطين مائلين، وأشار في الهامش إلى أن تلك العبارة: " زيادة اقترحها الشيخ عبد الستار سيرت ".أي اقترحها عليه من ترجم المعنى فأقحم ذلك التفسير في المتن لا في الهامش، وحتى لو وضعه بين خطين مائلين لا ضرورة لإقحامه في المتن مع وجود الهامش وكان الأولى به أن يشير إلى تفسير تلك اللفظة في الهامش ولا يقحمه في نص المؤلف، وقد عمل بمثل هذا، أي وضعه في الهامش عند تفسير لفظة أخرى في موضع آخر بعد سطرين من كلامه[١٣] إذ فسّر معنى كلمة (دهوار) فذكر تفسيره في الهامش لا في المتن وهو الصواب، فقال في الهامش: "يمكن أن يكون مركباً من (ده) بمعنى القرية و (وار) بمعنى المثل".

وأيضاً قال في الهامش عند شرحه هذا التفسير: "اقترحه الشيخ عبد الستار" وبهذا يتضح عدم اتّباعه منهجاً واحداً ثابتاً في جميع الرسالة المحققة، فهو قد تردد في المنهج، مرة يتبع المنهج الصحيح بوضع التفسير في الهامش، لأنه خارج عن كلام المؤلف، وأخرى يضع التفسير في متن الكتاب، وهو مخالف للصواب، كما لا يخفى على أحد، ومثل هذا الأمر المتضارب غريب عن أصول تحقيق التراث.

ثانياً: دراسة وتحقيق د. حامد صادق قنيبي

ضمن بحث في تأصيل المعربات والمصطلحات في مجلة اللسان العربي العدد ٣٠.

ذكر المحقق النسخ التي اعتمد عليها، وهي على النحو الآتي:

١- نسخة السيلمانية ١٠/ ٤٥ (الأم) تاريخ نسخها ٩٩١ هـ

٢- نسخة ابراهيم أفندي رقم ٨٦٠ هـ تاريخ نسخها ١٠٠٢

٣- نسخة بغداد وهبي رقم ٢٠٤١ لم يذكر تاريخ نسخها

٤- مخطوطة ايا صوفيا رقم ٤٧٩٤ لم يذكر تاريخ نسخها

٥- مخطوطة أياصوفيا رقم ٤٨٢٠ لم يذكر تاريخ نسخها

٦- مخطوطة بغداد وهبي رقم ٢٠٨٤لم يذكر تاريخ نسخها.

وقد وقعت بعض الأخطاء في هذا التحقيق يرجع بعضها إلى السهو، وبعضها الآخر عن قصد كالتصرّف بنصّ المؤلف أو تغييره، أو الخطأ . أحياناً . في اختيار النصّ المناسب، أي الأخذ من النسخة المحرّفة، أو كان في النصّ سقط للفظة أو عبارة ما، أو أنّه تصرّف بالنصّ... إلى غير ذلك، وعلى النحو الآتي:

١. **في لفظة (الزنديق):** وهم المحقق حامد قنيبي[١٤] وتبعه محمد سواعي[١٥] بنسبة قول الليث إلى (أبي الليث) وذلك بإضافة [أبو] إلى لفظة الليث ووضعها بين معقوفين ، وترجم لأبي الليث (الفقيه) في الهامش، وهو نصر بن محمد السمرقندي (أبو الليث) المتوفى سنة ٣٧٣هـ باختلاف.

والصواب: القول لليث بن المظفر[١٦] الذي نسب إليه الأزهري (المتوفى٣٧٠هـ) تأليف كتاب العين، وقد ورود معنى القول في العين والتهذيب، ويؤكد ذلك أيضاً ورود نصّ قول المطرزي بنسبته إلى الليث في كتابه المغرّب في ترتيب المعرّب. ولتوضيح ذلك أذكر الأدلة الآتية التي تبين الوهم الذي وقع فيه المحقق:

نقل المحقق (القنيبي) قول ابن كمال باشا: " قال الإمام المُطرزي في المغرب قال [أبو] الليث: الزنديق معروف وزندقته أنّه لا يؤمن بالآخرة ووحدانية الخالق وعن ثعلب: ليس زنديق من كلام العرب...وعن ابن دريد: إنّه فارسي معرب..وفي مفتاح العلوم المشهور بالتفسير الكبير الزنادقة هم المازدكية..وزعم الفاضل الشريف أنّه معرب زندي..."

نجد في هذا التحقيق أُضيف في المتن (أبو) إلى الليث فأقحمه في نصّ المتن، ولم يشر إلى المخطوطة[١٧] التي اعتمد عليها، كما أنّه لم يوثق نصّ قول المطرزي مع أنّ نصّ قوله ورد في كتاب المغرب في ترتيب المعرب[١٨] وورد بهذا المعنى في كتاب

العين[١٩] "الزنديق ... زندقة الزنديق: ألّا يؤمن بالآخرة، وبالربوبية" كما نقل قول الليث الأزهري في التهذيب[٢٠] ونصّه "الزنديق معروف، وزندقته أنّه لا يؤمن بالآخرة وأنّ الله واحد"

ولا دليل على صحة نسبة القول إلى (أبي الليث) كما ذهب إلى ذلك المحققان القنيبي وسواعي، فلم ينسب إليه القول أيّ مصدر آخر، ولم يوثق المحققان تلك النسبة، في الوقت الذي تمكنت من توثيق النسبة لليث من العين، والتهذيب، والمغرب في ترتيب المعرّب.

٢. **في لفظة البريد**[٢١]: وقع المحقق (القنيبي) في خطأ انفرد به إذ أضاف عبارة "من مجانبة الصواب" في المتن، وقال في الهامش "إضافة يقتضيها السياق" فسمح لنفسه بإقحام عبارة في النصّ مع عدم وجود فراغ أو طمس في أي نسخة، فيقرّ بأنّ العبارة غير موجود في النسخ، وهذا يعني أنها ليست من أصل كلام المؤلف، وقد تابعت الأمر في جميع نسخ المخطوط لم أجد نسخة ذكرت ذلك، وقد أقرّ بأنها من اجتهاداته، وكان عليه ـ إن رأى ضرورة لذلك ـ أن يذكر مثل ذلك الاجتهاد في الهامش، لا في نصّ المؤلف، كما أنّ الأمر الغريب أنّه غيّر بقية النصّ ليتناسب مع ما أقحمه في المتن، وعلى النحو الآتي:

النصّ الذي ذكره هو الآتي: "وبهذا التفصيل يتبين ما في كلام الجوهري وصاحب القاموس **(من مجانبة للصواب)** حيث قالا: البريد: المرتّب... فتأمل مافيه من الخلل".

فأقحم عبارة (من مجانبة الصواب) بينما لم تذكر جميع النسخ تلك العبارة، وجاء النصّ فيها على الشكل الآتي: "وبهذا التفصيل تبين ما في كلام الجوهري وصاحب القاموس حيث قالا: البريد: المرتب.... من الخلل، فتأمل" فالمحقق بعد أن أقحم عبارة **(من مجانبة الصواب)** غيّر نهاية الكلام بما يتناسب مع ما أضافه في نصّ المؤلف.

٣. **في لفظة (المنجنيق)**[٢٢] حرّف المحقق المثل الذي ذكره المؤلف: " **فزاد في الشطرنج بغلة** " فظن أن فيه تحريفاً فغيّر النص إلى " **فزاد في الشرح كلمةً** " ولم يذكر حجةً تبرر ما ذهب إليه مع أن جميع نسخ المخطوط أثبتت المثل وهو من الأمثال المولدة ذكره الميداني في مجمع الأمثال: ٣٢٧/١ ويبدو لي أن المؤلف قد استشهد بهذا المثل ليدلل على أن "من" التي معناها (أنا) جاءت زائدة كالبغلة التي تُزاد في لعبة الشطرنج.

٤. **في لفظة (آسيابان)**[٢٣]: ذكر المحقق ما نصّه: " كما حذف أحد الياءين من **(آسيايبان)** فقيل **(آسيابان)**" فأخطأ في أمرين:

الأول: الخطأ في لفظة **(آسيايبان)** بإضافة ياء أخرى، والصحيح أن تكتب بياء واحدة **(آسياب بان)**، وبعدها تكرر **الباء**.

والثانية: أخطأ في قوله **(الياءين)** والصواب أن يقول: " **بالباءين**" أي بالباء الموحدة التي حذفت واحدة منها عندما تكررت كما حذفت الدال عندما تكررت في **(آباددان)** فقيل **(آبادان)**.

٥. **في لفظة (ساباط)**[٢٤]: أخطأ بتصحيف لفظة (بلاس آباد) فكتبها بالشين المعجمة (بلاش آباد) ونصّ ما ذكره: " ومن غرائب التعريب (ساباط) فإنّه معرب (بلاش آباد) على ما صرح به صاحب القاموس حيث قال: اسم موضع بالمدائن لكسرى معرب بلاسن آباد " وإنّ النصّ الذي ذكره الفيروزآبادي أنّه معرّب (بلاس آباد) بالسين المهملة ، وبلا نون، وتكرر الخطأ عند نقله نصّ الجوهري في الصحاح إذ ذكر المحقق " وبالعجمية(بلاش آباد)، فأعجم الشين وما ورد في الصحاح (بلاس آباد) بالسين المهملة، وهو موافق لما جاء في القاموس.

٦. **في لفظة (الطست)**[٢٥]: صحّف المحقق الشين في (طشت) وجعلها: (طست)، فقال: " كذلك لم يُصب في قوله و(الطَّسّ) تعريبها، لأنّ (الطَّسّ) مرخّم من (الطست) كما أن (طشّ) مرخّم (طست)".

فجاء تصحيف في قوله: "كما أنّ (طَشّ) مرخم **(طست)**".

والصواب أن يقول: "(طش) مرخم **(طشت)**" فشين (طشت) بالمعجمة، وليست بالمهملة.

٧. **في لفظة (بستان)**[٢٦]: ذكر المحقق عن لفظة البستان ما نصّه: " إن اشتراك لفظ بين اللغتين شرطه أن يكون فيهما لمعنى واحد كالدشت والسخت والتنور على أحد الوجهين فإذا كان معناه في إحدى اللغتين غير معناه في الأخرى لا يكون من اللغات المشتركة كالبستان فإنّه في العربية: أرض ذات حائط فيها أشجار، وفي الفارسية أصلها (بوستان) حُذِف واوه تخفيفاً كما حُذف من

(هندوستان) وقيل (**بوستان**) مركب من كلمتين". هكذا سقطت من هذا التحقيق عبارة (**هندستان وهو**) لأنّ اللفظة بعد (قيل) هي الصورة الثانية للفظة (هندستان) وهي من غير واو، فالمؤلف شبّه (البستان) بلفظة (هندوستان)التي تأتي بصورتين بواو وبغير واو، ثم عاد للحديث عن (البستان) وقال أنّه مركب من كلمتين: (بو) و (ستان).

والمحقق لم يكن موفقاً فيما نقله عن نسخ المخطوط في هذا الموضع إذ ذكر (هندوستان) واحدة، بواو بعد الدال ولم يذكر الأخرى. فالصحيح أن تكون عبارة النصّ كما ورد في بعض النسخ هكذا: "... كما حذف من (هندوستان) وقيل (**هندستان**) وهو . أي البستان . مركب من كلمتين..".

ثالثاً: تحقيق محمد سواعي: بدأ المحقق بذكر رموز النسخ الست التي اعتمدها في تحقيق هذه الرسالة ثمّ وصف كل نسخة، وهي على النحو الآتي:

١- مخطوطة (لاله لي) رقمها ٢٤٣٣ تاريخ كتابتها ٩٦٥هـ

٢- مخطوطة بـرتونهال رقم ٩٧٠ / ٨٩٣ واستعمل رقم آخر هو ٩٤ولم يذكر تاريخ نسخها

٣- مخطوطة ابراهيم أفندي ٨٦٠/٢ تاريخ كتابتها ١٠٠٢هـ

٤- نسخة عاشر افندي رقم ١٥/ ٤٣٠ ولها رقم آخر ١٠٨/١٠٠ تاريخ كتابتها ١٠٦٩

٥- مخطوطة حسن حسني باشا رقم ٤/ ٧٨٧ لا يعرف تاريخ كتابتها.

٦- مخطوطة اسميخان سلطان رقم ٩/ ٤٢٨ لا يعرف تاريخ كتابتها.

وقع المحقق أيضاً في أخطاء التصحيف والتحريف أحياناً، وبإقحام لفظ أو عبارة أحيانًا أخرى، وعلى النحو الآتي:

١ . **في لفظة (الزنديق):** تبع المحقق[٢٧] محمد سواعي المحقق السابق القنيبي في نسبة قول (الليث) إلى (أبي الليث)، وترجم لأبي الليث في الهامش وذكر أنه نصر بن محمد السمرقندي (أبو الليث) وهو فقيه حنفي كثرت روايات تاريخ وفاته، قيل: سنة ٣٧٣ هـ.

والصواب هو الليث كما ذكرته من أدلة في ما أخطأ فيه المحقق القنيبي.

٢ ـ في **لفظة (الطست):** وَهِم المحقق[٢٨] عند اختياره لفظة قد اختلفت فيها النسخ، فكان غير موفق في إثباته لفظة (إنها **عربية**) بدلاً من عبارة (إنها **معربة**) مع أنه ذكر في الهامش أنه ورد في بعض النسخ (معربة) وهو الصواب والمناسب للسياق، بدليل ما ورد في بداية حديثه عن لفظة (الطست)، على النحو الآتي:

"الطست فإنه معرب طشت، وهو فارسي وهِمَ فيه الإمام المطرزي حيث قال في المغرب الطست مؤنثة، وهي أعجمية والطسّ تعريبها. فإنّه كما لم يُصب في قوله إنّ الطست أعجمية لما عرفت **أنّها معربة** " فاختار الخطأ من إحدى النسخ، والصواب هو أن يقول "كما لم يُصب في قوله أن الطست أعجمية لما عرفت أنها **معربة**" ولا يصح أن يُثبت أنها **عربية**، فهي لم تكن عربية في الأصل بل معربة عن طشت، وهذا ما انفردت به نسخة دار الكتب الظاهرية، ونسخ أخرى.

٣ . **صحّف لفظة (بلاس آباد)** فكتبها[٢٩] بالشين المعجمة في بعض المواضع مع أن ما في النسخ الأخرى بالسين المهملة وهو نصّ ما قاله الجوهري في الصحاح (سبط) إذ قال: "قال الأصمعي هو ساباط كسرى بالمدائن وبالعجمية **بلاش آباد**، وبلاش اسم رجل...".

أقول: ربما لفظة (بالعجمية) قرأها (بالمعجمة) سهواً فأعجم السين فكتبها بالشين.

٤ . **في لفظة (آبادان)**: تردد المحقق في إثبات نصّ المؤلف من النسخ التي اعتمدها، إذ أضاف مرة تاء التأنيث للفعل (حذف) المسند للمؤنث المجازي وجرد الفعل من تاء التأنيث في المرة الثانية ولم يتبع حالة واحدة في إثبات تاء التأنيث أو حذفها في موضع يجوز فيه الوجهان، لأن الفعل مسند إلى مؤنث مجازي فورد فيه " **حُذِفت** إحدى الدالين تخفيفاً كما **حُذِفَ** إحدى اليائين[٣٠] من آسياب بان ". فأسند الفعل (حذف) إلى تاء التأنيث مرةً وجرّدها مرة أخرى، فلم يثبت على نهج واحد ولم يحسن اختيار اللفظ المناسب من النسخ المختلفة.

٥ . **في لفظة (الفِرَنْد)**[٣١]: لم يُحسِن المحقق من وضع علامة الترقيم المناسبة للموضع، وأسقط حرف الواو الذي يربط بين الجملة السابقة باللاحقة مما سبب اللبس في فهم كلام المؤلف وعلى النحو الآتي: "قال الجوهري في الصحاح: فِرَنْد السيف.. رُبَدُه وَوَشْيُه، ولم يزِد عليه في القاموس السّيف وجَوْهَرُه وَوَشْيُه" فسقطت فيما ذكره المحقق (الواو) قبل عبارة (في القاموس)، فأصبحت الجملة "ولم يزد عليه في القاموس السيف وجوهره ووشيه معرّب..." بينما الجملة تنتهي عند "ولم يزد عليه" والجملة الجديدة تبدأ من "وفي القاموس السيف وجوهره ووشيه معرّب..." وكان عليه أن يضع نقطة بعد نهاية قول الجوهري ووضع الواو التي سقطت من النصّ قبل (في القاموس)، كي لا يوهم القارئ ويُدخل عليه اللبس العدم معرفته نهاية قول الجوهري وبداية الجملة الأخرى التي تبدأ بـ (وفي القاموس).

٦ . **في لفظة (البخت)** ضُبط في النسخة التي حققها محمد السواعي[٣٢] بضم الباء خطأً وصوابها بفتحها كما ورد في المصدرين اللذين اعتمد عليهما المحقق وهما الصحاح والقاموس إذ ضُبِط في القاموس بالفتح بمعنى (الجَدّ) وهو معرب وقال: الفيروزآباد: "البَخْت: الجَدّ معرّب وبالضمّ الإبل الخُرسانية كالبُختية".

٧ . جوّز المحقق لنفسه أن يضيف أحياناً لفظاً أو عبارة أو ينقص من نصّ المؤلف في مواضع من الرسالة، كما يأتي:

أ . مثال **ما زاده:** ما ورد في لفظة (الدشت)[٣٣] "قال الجوهري [في الصحاح] الدشت الصحراء". وفي جميع النسخ التي رجعت إليها لم ترد عبارة في (الصحاح) وهذا من إضافات المحقق وكان الأفضل أن يضع ما يريد توضيحه في الهامش لا في نصّ متن الرسالة.

ب . جوز المحقق لنفسه أن يحذف لفظاً أو عبارة من نصّ المؤلف في مواضع من الرسالة، مثال ذلك: تصرفه[٣٤] بحذف عبارة (باتفاق بين اللغتين) من نصّ المؤلف مع إقرار المحقق في الهامش بأنها وردت في نسختين من النسخ التي اعتمدها وقد وردت العبارة في متن النسخ الأخرى، وهذا يعني أن المؤلف (ابن كمال باشا) زادها على كلام اللحياني وكان على المحقق أن يحافظ عليها ويضع العبارة بين شرطتين هكذا (– –) فتدل الشرطتان على أنّ العبارة اعتراضية توضيحية من المؤلف(ابن كمال باشا) على النصّ الذي نقله، ويشار إلى ذلك في الهامش. والنسختان المحققتان للسواعي والقنيبي قد سقطت منهما العبارة من المتن مع الإقرار بأن بعض النسخ قد وردت فيها تلك العبارة، ولم يذكر أي منهما سبب حذفهما من المتن.

٨. **ما سقط في النسخ المطبوعة المحققة الثلاث:** في لفظة (يوسف)[٣٥] سقط نصّ من النسخ الثلاث المحققة المطبوعة وبعض النسخ الأخرى، والنصّ جاء بعد ما نقل عن صاحب الكشاف قوله: "ويوسف اسم عبراني، وقيل عربي وليس بصحيح لأنّه لو كان عربياً لانصرف لخلوّه عن سبب آخر سوى التعريف". وما سقط من النسخ المحققة هو "والتعريف وحده لا يمنع الاسم من الصرف حينئذٍ يكون منصرفاً ولا يكون غير منصرف" ويوجد هذا النصّ في الكشاف، ولو تابع المحقق نصّ صاحب الكشاف لتنبّه على ما ينقصه ولذكر ذلك في الهامش.

الخاتمة

من الأمثلة السابقة يظهر أنّ الطبعات الثلاث المحققة على الرغم من ما بذله المحققون من جهود كبيرة في تحقيقها لا يطمأن إلى النصّ الذي اختاره كلّ محقق للرسالة التي حققها لكثرة النسخ التي وردت لمخطوط هذه الرسالة، ولما ذكرناه من تصرف كلّ واحد منهم بنصّ المؤلف، ممّا يعطى مثل ذلك المبرر القويّ والقناعة الراسخة بضرورة إخراج هذا الكتاب إخراجاً مناسباً يتجاوز تلك الأخطاء التي مسّت نصّ المؤلف، وهذا ما حفزّني للبحث عن نسخ أخرى لمخطوطات الكتاب لتُسدّ الثغرات التي وردت في تلك الطبعات المحققة، والتي ذكرنا أمثلة لها، ولتكتمل تلك النواقص التي برزت فيها، وقمت بإعادة تحقيقه فأفدت من المخطوطات التي وجدتها في مكتبات استنبول والمكتبة الظاهرية في دمشق ووريقات من مكتبة جامعة أم القرى في مكة المكرمة، فضلاً عن هذه النسخ المطبوعة. وتوكلت على الله لإعادة تحقيقه، ليظهر بحلّة جديدة تتجاوز تلك الأخطاء، لتقديمه بأقرب صورة لما خطّه مؤلف الكتاب.

الهوامش والمصادر:

١- **من كبار المستشرقين الذين قاموا بنشر بعض المخطوطات المهمة بعد العناية بها كما ذكر الدكتور رمضان عبد التواب** في مناهج تحقيق التراث: ص ٥٧-٥٨ هم:

١. **المستشرق الانجليزي وليم رايت قام بنشر كتاب الكامل للمبرد بعناية وإتقان، وزوده بفهارس دقيقة** وطبعه في ليبزج سنة ١٨٦٤م.

وقام أيضاً بنشر كتاب (صفة السرج واللجام) لابن دريد الأزدي المتوفى سنة ٣٢١هـ وطبع في ليدن بعنايته ومن دون تحقيق، وضمن مجموعة وسمت بـ(جرزة الحاطب وتحفة الطالب) سنة ١٨٥٩م. وقمت بتحقيق هذا الكتاب بعد ما توافرت لي مخطوطتان الأولى من مكتبة ليدن والأخرى من مكتبة دار الكتب المصرية، وقمت أيضا بالاستدراك على ما ذكره ابن دريد من ألفاظ السرج واللجام في أصل الكتاب، وقام معهد المخطوطات العربية بالقاهرة بنشره مع الاستدراك سنة ١٩٩٢م.

٢. **نشر المستشرق الألماني جوستاف يان شرح المفصل لابن يعيش** في ليبزج سنة ١٨٨٢م.

٣. **نشر المستشرق الفرنسي هارتفيج ديرنبورج كتاب سيبويه في باريس في مجلدين**، الأول ظهر سنة ١٨٨١م والثاني سنة ١٨٨٩م.

٤. **نشر المستشرق الألماني فُستنفلد سيرة ابن هشام** في ليبزج سنة ١٨٩٩م.

٥. نشر المستشرق الهولاندي بيڤان كتاب نقائض جرير والفرزدق نشرة علمية مزوّدة بالفهارس والتعليقات في ليدن سنة ١٩٠٥-١٩٠٨م.

٦. نشر المستشرق الانجليزي تشارلس لايل شرح المفضليات لابن الأنباري نشرة دقيقة مع ترجمة أمينة بالانجليزية في بيروت سنة ١٩٢٠م.

٧. ونشر المستشرق الألماني رودلف جاير ديوان الأعشى الكبير والأعشَيَيْن الآخرين في كتاب سمّاه (الصبح المنير في شعر أبي بصير) واعتمد في جمع الأشعار على أكثر من خمسمائة مصدر عربي مطبوع ومخطوط، وطبع في لندن سنة ١٩٢٨م.

٢- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٥٨ (مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٩٨٦م. القاهرة).

٣- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون (مؤسسة الحلبي، مطبعة المدني، ١٩٦٥م. القاهرة).

٤- السابق: ٤٤.

٥- رسالتان في المعرب لابن كمال والمنشي: ٦٥.

٦- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، د. فرانتز روزنتال، ترجمة د. أنيس فريحة (دار الثقافة الطبعة الرابعة بيروت ١٩٨٣م):ص:٧٢.

٧- السابق: ٧٣.

٨- رسالتان في المعرب: ١٢٤.

٩- السابق: ١١٢ هامش ٢.

١٠- نفسه، الصفحة نفسها هامش ٥.

١١- نفسه.

١٢- نفسه: ١١٨ هامش ١، ٤، ٥.

١٣- ينظر نفسه: ١٢٤ هامش ٣.

١٤- دراسات في تأصيل المعربات، مجلة اللسان العربي، العدد ٣٠ لسنة ١٩٨٨: ص:١٨١.

١٥- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، تحقيق محمد سواعي ص ٦٩.

١٦- ترجمته في معجم الأدباء ٤٣/١٧ وإنباه الرواة ٤٢/٣، وبغية الوعاة:٢٧٠/٢.

١٧- تابعت النص في ثماني نسخ غير النسخ التي اعتمد عليها القنيبي باستثناء واحدة من التي اعتمد عليها، ووجدت ست نسخ من المخطوطات نسبت القول إلى (الليث) وهي:

أولا: مخطوطة دار الكتب الظاهرية في دمشق رقم (٢٠٧ مجموع) وعليها رقم تسلسل ١٦٦٦/٢.

ثانيا: نسخة (ب) نسخة مكتبة السليمانية (استنبول) . رشيد أفندي.

ثالثاً: نسخة (ص) نسخة مكتبة السليمانية (استنبول) . حكيم أوغلي علي باشا ٩٣٧/١٧.

رابعاً: نسخة (د): نسخة مكتبة السليمانية (استنبول) . عجمة زادة حسين باشا ٥/ ٤٥٠.

خامساً: نسخة (ر) نسخة مكتبة السليمانية (استنبول) بغدادلي وهبي أفندي ٢٠٤١/٣٩.

سادساً: نسخة (س) نسخة جامعة أم القرى، عنوانها في نصّ المخطوطة: (رسالة تعريب)، وانفردت مخطوطة مكتبة كوپرلي (استنبول) رقم ٧٠٦/٨ (مجموعة محمد عاصم بك) بذكر: (أبو الليث)، وفي نسخة مكتبة السليمانية (استنبول) رقم٤٥٤/٦ (عجمة زاده حسين باشا) ذكر: (الفقيه أبو الليث) وربما (الفقيه) زيادة من الناسخ، لأنه انفرد بذكرها.

١٨- ص: ٢١١ (طبعة دار الكتاب العربي . بيروت).

١٩- مادة (زندق) ٢٥٥/٥.

٢٠- التهذيب: ٩ /٤٠٠.

٢١- دراسات في تأصيل المعربات: ص ١٨٠.

٢٢- السابق:١٨٦.

٢٣- السابق: ١٨٨.

٢٤- السابق: ١٨٧.

٢٥- السابق ص ١٨١.

٢٦- السابق ص ١٩٤.

٢٧- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية، تحقيق محمد سواعي ص ٦٩.

٢٨- السابق ص٨٥.

٢٩- رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية: ص ١٠٦.

٣٠- في تحقيق حامد قنيبي ورد (آسيابيان) بياءين، تصحيف والصواب (آسياب بان) بالباءين الموحدة، ويجب أن ترسم الهمزة على السطر لا على سن الياء.كما ورد في هذا التحقيق لمحمد سويعي.

٣١- السابق ص ١١٦.

٣٢- السابق ص ١٢٥.

٣٣- رسالة في تعريب الكلمة الأعجمية: ١٢٩.

٣٤- السابق: ١٢٨ هامش.

٣٥- د.سليمان: ١١٤، قنيبي: ١٩٢، سويعي: ١٢٢.